ليتفكروا

عوائق النهضة: غلبة (البوليتيك)

د. بدران بن الحسن*

في بداية نهضات الأمم، تكون الحاجة ماسّة إلى بذل الجهد، والتضحية، ومضاعفة العمل، وتحسين الأداء، والإيثار، والتعاون، كما تكون الحاجة ماسّة إلى الصدق في القول والعمل؛ وبخاصة فيما يتعلق بتدبير الشأن العام، وقيادة المجتمع، وإدارته. ولو نظرنا في تاريخ الأمم التي بنت حضارات سامقة وخلدت ذكرها في التاريخ لوجدنا ذلك واضحاً. ولنا في الجيل الأول لامتنا خير مثال؛ فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يبذلون النفس والنفيس، ولا ينتظرون جزاء ولا شكورا، كما كان من يتولون أمورهم العامة، يبادرون بتحري أفضل ما يصلح للجماعة المسلمة آنئذ.

فإذا ما اختل هذا الشرط في البذل والصدق، فإن المجتمع أو الأمة التي تنشد طريق النهضة الحضارية سيكون طويلا، وغير سوي. ولعلنا نلخص ذلك فيما أسماه مالك بن نبي «معادلة الحق والواجب»، فإذا غلب الواجبُ الحقَّ، فإن ذلك علامة صحة واستقامة، وبخاصة في الإدارة العامة وسياسة المجتمع والدولة، وخدمة الشأن العام. أما إذا غلب الحقُّ الواجبَ فإن ذلك يتحول إلى عائق أمام استقامة البناء الاجتماعي، وبناء الدولة، وتحقيق النهضة الحضارية.

ولعل من العوائق أو المعيقات التي تواجهنا اليوم، هو اختلال ميزان الواجب والحق، لحساب المطالبة بالحقوق.

ولعل القارئ الكريم يتعجب من هذا الأمر!

فكيف يكون الحق أو المطالبة بالحق عائقا أمام النهضة الحضارية لمجتمعما؟!

والحقيقة أن المطالبة بالحقوق، إذا لم يسبقها أداء للواجب، تتحول إلى موقف احتجاجي، ونفسية انتظارية تنتظر المخلص، ومن يقدم لها العون. هذا من جهة الأفراد والمجموعات. أما من جهة من يتولى الشأن العام، وإدارة وتدبير شؤون المجتمع، فإن ذلك يتحول إلى نوع من الدجل، والمغالطة، والخداع، والمكر، نحو من يتولى شأنهم. أو ما يسمى بالخطاب الشعبوي، الذي يمارسه الساسة والحكام الذين لا يقيمون سياساتهم وإداراتهم على توازن بين الواجب والحق، ولا يبنون برامجهم وأحكامهم على منطق سنني يراعي ما ينبغي أن يتوفر في أي عمل من شروط النجاح.

ولعل أبرز ما وقع فيه الاختلال بين الحق الواجب، هو ميدان السياسة، التي هي في أصلها إدارة الشأن العام نيابة عن أفراد المجتمع، باختيارهم. حيث نرى في أمتنا منذ أجيال، وبخاصة منذ خروج المحتل الغربي من ديارنا، أن سادت النزعة السياسوية، وانحرف الفعل السياسي من كونه فعلا يدير المجتمع وفق إرادة المجتمع وقيمه ومرجعيته وتطلعاته، إلى كونه فعلا مخلا بالمرجعية والقيم، ومناقضا لتطلعات الأمة، منفصلا عن القواعد والأسس العلمية التي تقوم عليها السياسة وتدبير الشأن العام، وكلما حضر موعد انتخابات في أي مستوى من مستويات إدارة المجتمع إلا وتحولت إلى خداع ومكر وتضليل يمارسه بعض الدجاليين لمغالطة أصحاب النوايا الطيبة والسذج من الجماهير، واستخدام جماجم الضعفاء كجسر للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها.

وبدل أن تقوم سياساتنا على مبدأ الواجب، الذي يخدم به السياسي مجتمعه، فإنه يبني خطابه على مبدإ الحق، فيقوم بتحذير الجماهير بخطاب حالم، لكنه يقوم بممارسات ظالمة، لا تؤدي واجبا، ولا تأتي بحق. بل تقنع الشعوب والجماهير بأن مشكلاتها تحل من خلال المطالبة بحقوقها التي أخذها الآخرون، بينما الحقيقة التي ينبغي أن نعيها، هي أن أداءنا للواجب مقدمة على مطالبتنا بالحقوق. فأداء الواجب يبعث على الفعالية وعلى اليقظة وعلى الوعي، وعلى الأداء المنهجي، بينما المطالبة بالحقوق قد تصيبنا بنرجسية، وبعقدة نقص أننا مغلوبون، وننتظر الحلول السحرية التي طالما بشر بها السياسيون المخادعون.

ولعل هذا ما جعل مالك بن نبي يستعمل مصطلح (البوليتيك) الذي أخذه من العامية الجزائرية، والتي تجسد عبقرية المجتمع في إبداع مصطلحات تنتقد بها مثل هذه العوائق التي تقف في طريق نهضتها. فهذا المصطلح العامي الجزائري، مأخوذ من الكلمة الفرنسية (Politique) وأعيدت صياغته ثقافيا، بفرنسية معربة، للتعبير عن العمل والفعل السياسي المتميز بالمخادعة وعدم المصداقية والدجل السياسي والفراغ من المضمون الأخلاقي.

ويرى مالك بن نبي أن هناك فرقا بين «السياسة» و«البوليتيك». فإذا كانت السياسة «محاولة تأمل في الصورة المثلى لخدمة الشعب»، فإن «البوليتيك» «مجرد صرخات وحركات لمغالطة الشعب واستخدامه» [بن نبي، بين الرشاد والتيه، ص98]. وهذه الأخيرة هي النمط السائد في عالمنا الإسلامي عموما، وفي عالمنا العربي بوجه خاص، ولذلك فهي نزعة خطيرة تعيق سعي بلداننا لتحقيق نهضة حضارية. وتكمن خطورتها في أنها تشويه لمقاصد السياسة كنشاط يساهم في تطور المجتمع وازدهاره وتنظيم العلاقة المثلى بين الفرد والمجتمع، فيقدم بذلك المجتمع الضمانات الكافية لتطوير قدرات الفرد، ويقدم هذا الأخير للمجتمع خدماته على شكل واجبات [محمد العاطف،25-26].

وانظر من حولك، وتأمل في برامج غالب الأحزاب، وأكثر السياسيين، وغالب سياسات دولنا، تجدها في أغلبها ملئة بضروب من الهرج والفوضى والشعارات الحالمة والوعود الكاذبة، لأنها في أغلبها برامج منتهاها الأسنى الوصول إلى الحكم والبقاء فيه، وتولي المسؤولية باعتبارها مغنما.

ولذلك فغالب خطابها تخدير لنا بالمطالبة بالحقوق، وتغن بالحرية، وترديد للشعارات الحالمة، وليس إعدادا لشعوبنا لتحمل واجباتها وتوفير ضمانات تحضرها وتعليمها مناهج فعّالة وطرق واضحة ومهارات متنوعة لتحقيق تلك الشعارات في شكل واجبات تثمر حقوقا لجيلنا ولأجيال المجتمع في المستقبل، مثل بقية الشعوب التي لم يخدرها سياسيوها، ولم يمارسوا عليها «البوليتيك».

وبخاصة في بداية العمل من أجل تحقيق نهضة حضارية لأمتنا، فإنه «ينبغي ألا يغيب عن نظرنا أن (الواجب) يجب أن يتفوق على (الحق) في كل تطور صاعد، إذ يتحتم أن يكون لدينا دائما محصول وافر، أو بلغة الاقتصاد السياسي (فائض قيمة). هذا (الواجب الفائض) هو أمارة التقدم الخلقي والمادي في كل مجتمع يشق طريقه إلى المجد» [بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ص143].

*مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية/ جامعة قطر

طغيان بعض المثقفين!

أ.د: عبد الحليم قابة

من شغل الناس بما لا حاجة لهم به، وبما لا ينفعهم في دين ولا دنيا، وصرفهم بطروحاته الشاذة، ومنشوراته المنحرفة أو السخيفة أو بجهالاته عن الاهتمام بصواب عقائدهم، وصفاء قلوبهم، وسلامة مسالكهم، وطاعة ربهم، وإصلاح معيشتهم وأوضاعهم؛ من فعل ذلك؛ فهو جنديٌّ من أعوان الشيطان وحزبه؛ لأنه قائمٌ مقامه، ومؤدٍّ دوره، وهو – للأسف – يظن أنه يُحسن صنعا.

وحكم القرآن فيه أنه طاغوت.. طغى؛ لأنه مغرور يرى نفسه استغنى بما عنده من أثارة * من علم، وبكثرة المعجبين والموافقين له في ضلاله المبين.

قال تعالى: "إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى" ودواؤه ودواء أتباعه إن هداهم الله، في قوله تعالى"إن إلى ربك الرجعى"

نسأل الله الهداية والثبات وحسن العاقبة.

* أثارة: بقية، أي ما بقي من الشئ أو أصوله. والمعنى بقية من علم .

الحق المر

يكتبه د. محمّد قماري

اقتصاد الموت!

صدر في باريس مع بداية شهر سبتمبر الماضي، كتاب يبدو من واجهة غلافه لافت للنظر، فعلى صفحة الغلاف يطالعنا اسم رجل ظل طيلة عقود رمزا لسلطة (الظل) في فرنسا، وهو (جاك عطالي)، فالرجل أحد العقول التي تمتلك رصيدا معرفيا كبيرا في مجال الاقتصاد، سواء في شقه الاجرائي البحت أو امتداداته الاجتماعيّة والسياسيّة والجيو-استراتيجية، يضاف إلى ذلك حضوره منذ عقود طويلة في دوائر التنظير وصناعة القرار في فرنسا، وتكفي الاشارة إلى صداقته الشخصية مع الرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران.

والأمر الآخر الذي لا تخطئه عين القارئ هو عنوان الكتاب: (من أجل النهوض بفرنسا Pour réussir la France)، والكتاب نتاج جهد جماعي تولى تنسيق مواده جاك عطالي، واختيار توقيت صدور الكتاب ليس اعتباطا، فلقد أصبح من التقاليد المكرّسة في الغرب اعتبار شهر الخريف الأول موسم الدخول الاجتماعي، إذ يرجع الناس إلى نشاطهم بعد عطلة الصيف، ويقرن بذلك الرجوع الاهتمام بجديد عصارة القرائح والأفكار، ويسمونه (موسم الدخول الأدبي)، فيلتقف الناس جديد ما تعرضه المكتبات في مجالات الفكر والأدب والثقافة...

ولكن في حالة كتاب (جاك عطالي) هناك مناسبة أخرى، وهي استعداد فرنسا لانتخابات رئاسية، فكان حقيق بسلطة الظل أن تضع محددات استشرافية أمام المتنافسين على منصب الرئاسة، ومن خلالها اضاءات لجمهور دافعي الضريبة، إذ الأمر لا يتعلق بمن يحكم بل بما يحكم، ولا أحد يأخذ صكا على بياض، يخوله أن يمضي بالأمّة على هواه، بل يلتزم ببرنامج محدد المعالم، ولأجل ذلك جاء العنوان (من أجل النهوض بفرنسا).

يقول جاك عطالي أن المجتمع الذي لا يملك خريطة سير واضحة توصله إلى سنة 2030 هو مجتمع يسير نحو الضياع، وأن عالم السياسة الذي لا يكون فيه السياسي يمتلك رؤية رئيس المؤسسة هو مجتمع مفلس، فإذا كان جمهور كرة القدم يحتكم إلى (العاطفة) بمعنى التفاؤل والتشاؤم في تحقيق الربح من عدمه، فرئيس المؤسسة يجب أن يحتكم إلى مفردات (القدرة على الانجاز) من عدمها، فهو يوم يخاطب الناس ينطلق من قدرته على (الفعل والانجاز) وفي زمن محدد.

ولعل من أبرز أفكار الكتاب الذي حمل عنوانا فرعيا: (30 إصلاحًا كبيرا و250 عمل مستعجل)، حديثه عن فكرتين (اقتصاد الحياة) و(اقتصاد الموت)، ويرى أن الاعتماد على الطاقة الأحفورية وبعض المصنعات وعمل البنوك يعتمد على تلك الطاقة (البترول والغاز...) فإن ذلك اتجاه نحو اقتصاد الموت، كما هو حال 60 من المئة من آلة الاقتصاد الفرنسي، وضرب مثلا من أوربا في الاتجاه نحو اقتصاد الحياة بنيوزيلندا وفيلندا.

وفي الحالة الفرنسية يرافع الكتاب من أجل قضيتين أساسيتين في فرنسا، الأولى هي معالجة موضوع التضخم والذي يشبهه بحوض الماء الذي لا ماء فيه، بمعنى يتداول الناس عملة ليس لها مقابل في النمو الاقتصادي، والقضية الثانية هي قضية عودة فرنسا إلى الصناعة بوصفها محرك لقطاع الخدمات، وهنا يقف جاك عطالي على أهمية التكوين، فتكوين المهندسين هي مرتكز سياسة التصنيع، ويضرب مثلا بالمدرسة المتعددة التقنيات التي أصبح خريجوها أقرب الذهنية (التجارية) بدل الاهتمام بالهندسة.

الكتاب يحمل الكثير من الأفكار، ويرسل العديد من التنبيهات، صحيح أنها تنطلق من واقع الاقتصاد الفرنسي والمؤسسات الفرنسية، لكنها أفكار فيها ما يمكن الاستئناس به في فضاءات أخرى، فإذا كان التحذير من (اقتصاد الموت) في أوربا، ينطلق من واقع أنها بلدان مستورة لتلك الطاقات الأحفورية، فإن الاقتصاد المبني أساسا على ريوع تلك الطاقات، كالاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادا (انتحاريا)، فكل اختلال في موازنة الصادرات ناتجة عن انخفاض سوق الطاقة الأحفورية معناه اختناق عاجل للخطط المبنية عليه!

لقد طال بنا ترديد تلك الاسطوانة المشروخة، والتي تتردد مع كل مناسبة في ضرورة الخروج من شرنقة اقتصاد الريع النفطي، لكن ما تجسد على أرض الواقع يمضي ببطء السلحفاة، والقليل الذي انجز تحاصره آلة بيروقراطية قاتلة، تنذر بموت ذلك المنجز على قلته مع أقرب منعرج.

وما تزال فكرة (اقتصاد المعرفة) الذي يتأسس على ثمرات العقول النابهة يتعثر، مع ما يحاصر محاضن المعرفة من معاهد وجامعات من مشكلات تحول دون احداث جسور بين المؤسسات الاقتصادية وتلك المؤسسات الحاضنة للعقول.

لقد بلغ (التنظير) في هذه المجالات عندنا إلى حد التخمة، وإلى مستوى التضخم، حتى ظن الناس أنه يكفي ترديد اسم الماء على العطشان ليرتوي، وأصبح ترديد المصطلحات الرنانة في هذا المجال بديلا عن الخطط والبرامج في واقع الناس!